الأنباء
السبت 14 مايو 2016

3,4٪ نموا بالودائع إلى 39,4 مليار دينار

«بيتك»: «فبراير» أدنى نمو سنوي للودائع منذ 2011

أشار تقرير صادر عن بنك بيت التمويل الكويتي (بيتك) الى تحسن النمو السنوي لإجمالي الودائع في القطاع المصرفي الكويتي خلال فبراير مسجلا 3,4٪، إذ اقتربت الودائع من 39,4 مليار دينار في فبراير، وذلك وفق آخر المعلومات التي يصدرها بنك الكويت المركزي. وهو أدنى نمو سنوي يشهده شهر فبراير منذ عام 2011، كما يقل عن نسبة النمو التي سجلت 4,9٪ في فبراير العام الماضي 2015 حين بلغت الودائع 38 مليار دينار، واعلى من نمو سنوي نسبته 2,7٪ في يناير 2016.

وقد جاء هذا النمو السنوي الذي يقترب من 1,8 مليار دينار مع ارتفاع سنوي لودائع القطاع الخاص بنسبة قلت عن متوسط معدل النمو السنوي للعام الماضي الذي نسبته 4٪، في مقابل ذلك زادت ودائع القطاع الحكومي بضعف متوسط معدلات نموها السنوي الذي نسبته 3,1٪ في عام 2015.

وقال التقرير انه على أساس المقارنة الشهرية، زاد إجمالي الودائع بمعدل 2,2٪ في فبراير مقارنة مع 38,5 مليار دينار في يناير الذي انخفض على أساس شهري بنسبة طفيفة قدرها 0,6٪. وارتفعت حصة ودائع القطاع المصرفي من موجودات القطاع إلى 67٪ في فبراير مقابل 66,3٪ خلال يناير، لكنها أقل عن حصتها التي شكلت 68٪ من موجودات البنوك المحلية في العام الماضي، إثر انخفاض حصة ودائع القطاع الخاص في فبراير إلى 57٪ من الموجودات مقابل 58,4٪ ذات الشهر من العام الماضي، في المقابل ارتفاع حصة ودائع القطاع الحكومي لتشكل 10٪ من الموجودات مقابل 9,8٪ في العام الماضي. كما استقرت حصة ودائع القطاع الخاص في فبراير مسجلة 85٪ من إجمالي ودائع القطاع المصرفي فيما تشكل ودائع القطاع الحكومي 15٪.

وبين التقرير ان التسهيلات الائتمانية الممنوحة وأدوات الدين العام والاستثمارات المحلية قد تراجعت حصتها من ودائع القطاع المصرفي إلى 84,3٪ خلال فبراير مقابل 85,9٪ في يناير لكنها تزيد على حصتها في فبراير العام الماضي التي مثلت 81٪ من الودائع.

ودائع «الخاص»

وذكر التقرير ان ودائع القطاع الخاص ارتفعت بنسبة 2,2٪ وبمقدار 734 مليون دينار على أساس شهري، إذ بلغ حجمها 33,5 مليار دينار وهي أعلى زيادة يسجلها الشهر فبراير منذ عام 2011. وكانت ودائع القطاع الخاص تشهد تراجعا شهريا طفيفا بنحو 0,5٪ في يناير من العام الحالي حين وصلت فيه إلى 32,7 مليار دينار.

وقد تحسن نموها السنوي في فبراير مسجلا 2,8٪ مقابل نمو سنوي أقل نسبته 2٪ في يناير، لكنه لايزال أدنى من مستوياته في العام الماضي التي تخطت 4٪.

وقد استقرت حصة ودائع القطاع الخاص من المعروض النقدي إذ تمثل في حدود 95,9٪ خلال شهري فبراير ويناير، وفي مقابل 95,6٪ في العام الماضي، في الوقت الذي ارتفع فيه المعروض النقدي بنفس معدل ودائع القطاع الخاص مسجلا 2,2٪ في فبراير على أساس شهري، إذ فاق المعروض النقدي حوالي 34,9 مليار دينار في فبراير مقابل حوالي 34,2 مليار دينار في يناير الذي انخفض فيه بنسبة 0,6٪، في حين بلغ معدل نموه السنوي 2,5٪ في فبراير. وقد تراجع الائتمان الممنوح إلى 99,1٪ من ودائع القطاع الخاص للمرة الأولى بعد ثلاثة شهور متتالية فاق خلالها 101٪ من تلك الودائع، ويأتي ذلك برغم أن النشاط الائتماني كان يمثل 94,7٪ من ودائع القطاع الخاص في فبراير من العام الماضي.

ولفت التقرير الى ان الودائع بالعملة المحلية زادت نسبيا إلى 89,6٪ في فبراير مقابل 89٪ في يناير وتظل أدنى من حصتها التي فاقت 90,3٪ في العام الماضي، في حين انخفضت حصة الودائع بالعملات الأجنبية إلى 10,4٪ في فبراير مقابل 10,8٪ في يناير من ودائع القطاع الخاص إلا أنها أكبر من حصتها في العام الماضي التي مثلت 9,7٪ من ودائع القطاع الخاص.

التوزيع النسبي

ووفقا للتقرير، فان توزيع الودائع بالعملة المحلية وفقا لآجالها يشير إلى أن الودائع لأجل تمثل الجانب الأكبر من ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية، وقد حافظت في فبراير على استمرار تحسن حصتها إذ فاقت 58,8٪ من ودائع العملة المحلية مقابل 57,7٪ في يناير، بينما تتجه حصة الودائع تحت الطلب إلى الانخفاض إذ مثلت 25,8٪ في فبراير مقابل 26,4٪ في يناير، كما انخفضت نسبيا حصة الودائع الادخارية في فبراير إلى 15,5٪ مقابل حصة مثلت 15,9٪ في يناير من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية.

النمو الشهري

وقال التقرير ان الودائع تحت الطلب زادت في فبراير على أساس شهري بنسبة 0,4٪ بمقدار 32,8 مليون دينار، إذ اقترب حجمها من 7,74 مليارات دينار في فبراير. وبعدما انخفضت بنسبة 0,5٪ حين بلغت 7,70 مليارات دينار في يناير. بينما انخفضت ودائع الادخار بنسبة 0,2٪ وبحوالي 10 ملايين دينار على أساس شهري إذ بلغت 4,638 مليارات دينار في فبراير، وبعدما تحسن حجمها إلى 4,647 مليارات دينار في يناير بنسبة 0,7٪ على اساس شهري. في حين أن ودائع القطاع الخاص لأجل قد زادت بشكل كبير 4,6٪ وبمقدار 779 مليون دينار وهي ثالث أعلى زيادة شهرية منذ عام 2008، إذ فاقت 17,6 مليار دينار في فبراير 2008. بعد تراجعها في يناير إلى 16,86 مليار دينار بنسبة 0,5٪. وانعكاسا لما سبق فقد زادت ودائع القطاع الخاص بالعملة المحلية على أساس شهري في فبراير بنسبة 2,7٪ وبحوالي 802 مليون دينار، إذ تخطت للمرة الأولى 30 مليار دينار، بعد تراجعها في يناير إلى 29,2 مليار دينار بنسبة 0,3٪ على أساس شهري. على الجانب الآخر، انخفضت ودائع القطاع الخاص بالعملات الأجنبية بنسبة 1,9٪ لتصل إلى ما يعادل 3,47 مليارات دينار وبحوالي 68 مليون دينار في فبراير، مسجلة انخفاضها الشهري الثاني على التوالي بعد يناير بنسبة 1,5٪ حين بلغت الودائع بالعملات الأجنبية ما يعادل 3,54 مليارات دينار.

التفاصيل الكاملة على موقع «الأنباء»: www.alanba.com.kw

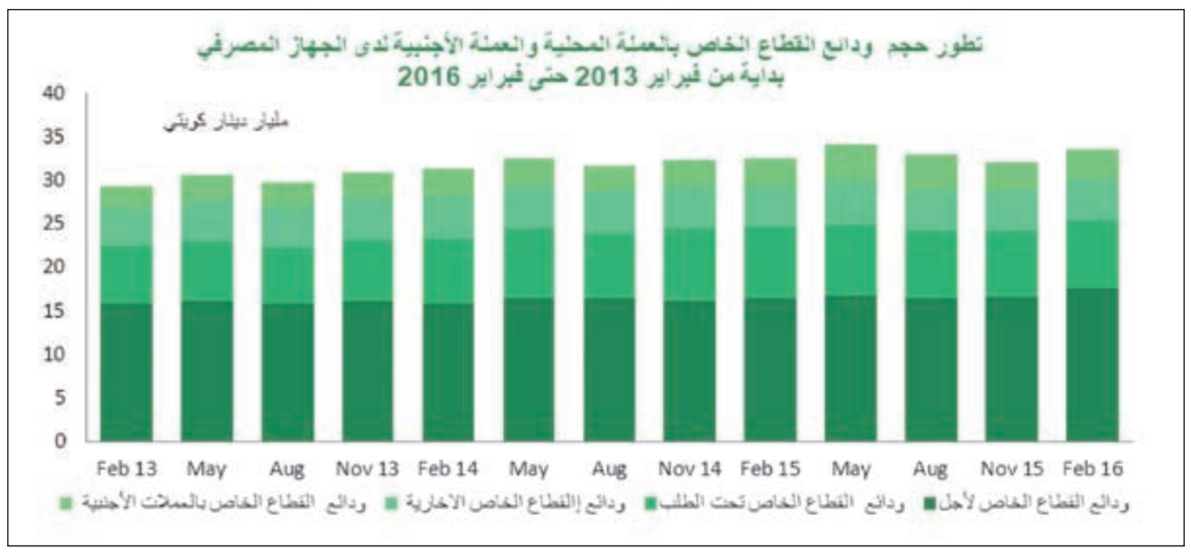

ارتفاع حصة الودائع إلى 67٪ من موجودات البنوك وانخفاض حصة الائتمان إلى 84,3٪ من الودائع

زيادة ودائع القطاع الخاص بـ 2,8٪ إلى 33,5 مليار دينار

ارتفاع ودائع القطاع الخاص تحت الطلب وانخفاض الودائع الادخارية بـ 0,7٪ وزيادة الودائع لأجل بـ 4,6٪

المستشار الكويتي

www.kuwaiticonsultant.com

د. عبدالله فهد العبدالجادر
مستشار تنظيم وادارة

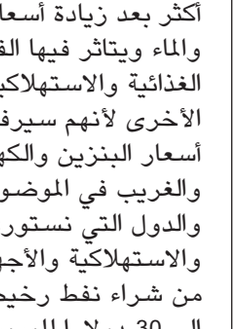

رفع الدعم وارتفاع تكاليف المعيشة

المؤشرات الاقتصادية لارتفاع مستوى المعيشة تأتي من خلال دراسة ميدانية واحصائية لأسعار المواد الاستهلاكية والمعيشية للفرد مقارنة بالدخل الفردي، حيث توجد عده عناصر يعتمد عليها في هذه الدراسات والاحصائيات منها، المواد الغذائية، وايجارات السكن، والرعاية الصحية والتعليمية، وفي العادة ترتفع الأسعار بشكل عام من مصادر الاستيراد ومرورا بالضرائب ورسوم الجمارك والتخزين وكذلك تتأثر الأسعار بارتفاع وانخفاض أسعار العملات واخيرا تتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار النفط.

وفي الكويت لدينا مؤشرات واحصائيات تحدد تكاليف المعيشة من خلال دراسة ميدانية لأسعار المواد الاستهلاكية في السوق المحلي في يناير 2016 بحيث ظهرت نسبة التضخم 3,25٪ وبهذا ارتفعت مقارنة بعام 2015 وخاصة أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بنسبة 5,1٪ وكذلك أسعار وخدمات السكن بنسبة 5,95٪.

ومن المتوقع انه سترتفع أسعار تكاليف المعيشة أكثر بعد زيادة أسعار بنزين السيارات والكهرباء والماء ويتاثر فيها الفرد (العائلة) أكثر من تجار المواد الغذائية والاستهلاكية والعقارات والخدمات التجارية الأخرى لأنهم سيرفعون أسعارهم لتغطية ارتفاع أسعار البنزين والكهرباء والماء.

والغريب في الموضوع أن أسعار النفط انخفضت والدول التي نستورد منها المواد الغذائية والاستهلاكية والأجهزة والسيارات وغيرها استفادت من شراء نفط رخيص بدلا من 120 دولارا للبرميل الى 30 دولارا للبرميل ومع هذا البضائع والأجهزة التي نستوردها تباع بأسعار مرتفعة وخاصة التي يدخل في صناعتها منتجات البترول والتساؤل هو أن وقود الطائرات انخفض سعره بنسبة 40٪ ولكن لا تزال أسعار تذاكر الطيران لم تنخفض مع أن 40٪ من تكلفة الرحلة الواحدة تتمثل في وقود الطائرات! ولذلك على الحكومة مراعاة تكلفة وارتفاع المعيشة وزيادة أسعار بنزين السيارات والكهرباء والماء وتأثيرها على دخل الفرد خلال الفترة القادمة، كما عليها مراقبة أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية عند اقرار تعديل أسعار بنزين السيارات والكهرباء والماء ونرجو من شركات الطيران المحلية تخفيض أسعار تذاكرها وليس زيادتها.

61,5 مليون دولار الأرباح التشغيلية

بنك «الإثمار»: 1,2 مليون دولار أرباح الربع الأول

أعلن بنك الإثمار عن تسجيل صافي ربح بلغ 4,83 ملايين دولار للربع الأول من عام 2016، مقارنة بصافي ربح بلغ 7,62 ملايين دولار سجل في الفترة نفسها من العام الماضي. وكان صافي الربح المخصص لمساهمي البنك للربع الأول من عام 2016 قد بلغ 1,22 مليون دولار، أقل بمعدل 54٪ مقارنة بربح بلغ 2,64 مليون دولار سجل في الفترة نفسها من العام الماضي.

صرح بذلك رئيس مجلس إدارة بنك الإثمار الأمير عمرو الفيصل في أعقاب مراجعة وموافقة مجلس الإدارة على النتائج المالية الموحدة للبنك لفترة الأشهر الـ 3 المنتهية في 31 مارس 2016.

وقال: «بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مجلس إدارة بنك الإثمار، يطيب لي أن أعلن أن بنك الإثمار يواصل تحقيق رؤيتنا المشتركة لنصبح بنك التجزئة الإسلامي الرائد في المنطقة، كما تواصل أعمال البنك الأساسية نموها بشكل جيد. إن النتائج المالية للربع الأول من عام 2016 تتضمن دخلا تشغيليا يبلغ 61,48 مليون دولار مقارنة بمبلغ 83,34 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. ويرجع ذلك في الأساس إلى تحقيق بعض الأرباح الاستثنائية في محفظة الأوراق المالية الحكومية في الفترة نفسها من العام الماضي من خلال شركتنا التابعة في باكستان، بنك فيصل المحدود».

الأمير عمرو الفيصل

أحمد عبدالرحيم

10٪ نمو المحفظة الاستثمارية للبنك بالغة 2,3 مليار دولار

نمو إجمالي محفظة التمويلات إلى 3,7 مليارات دولار

وأضاف: «إن إجمالي النفقات للثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2016 انخفضت إلى 45,62 مليون دولار من 48,94 مليون دولار في الفترة نفسها من العام المنصرم، وذلك على الرغم من التوسع في شبكة الفروع الخاصة بالأعمال المصرفية للأفراد. وقد تحقق هذا الإنجاز الهام إلى حد كبير نتيجة اتخاذ تدابير ترشيد التكاليف التي بدأت عام 2014 في كل من بنك الإثمار في البحرين وبنك فيصل المحدود في باكستان».

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار أحمد عبدالرحيم إن البنك يواصل التركيز على تطوير المنتجات والخدمات مع العمل ليصبح قريبا أكثر من عملائه. ونتيجة لذلك، فإن أعمال البنك الأساسية في التجزئة المصرفية تواصل نموها بشكل جيد.

وأضاف عبدالرحيم: «يسرني ان أعلن عن استقرار الميزانية العمومية للمجموعة واستمرار نمو الأعمال الأساسية. ويتضح ذلك من نمو محفظة الحسابات الاستثمارية المطلقة والتي بلغت 2,29 مليار دولار، كما في 31 مارس 2016، أي بزيادة نسبتها 10٪ مقارنة بـ 2,09 مليار دولار، كما في 31 مارس 2015، وبزيادة نسبتها 4,3٪ بالمقارنة بـ 2,20 مليار دولار، كما في 31 ديسمبر 2015».

وأضاف: «إن هذه الزيادة هي دليل آخر على ثقة العملاء المستمرة في بنك الإثمار، حيث نما إجمالي محفظة التمويلات ليصبح 3,73 مليارات دولار، كما في 31 مارس 2016، أي بزيادة 7,5٪ مقارنة بـ 3,47 مليار دولار كما في 31 مارس 2015 وبزيادة طفيفة بالمقارنة بـ 3,72 مليارات دولار، كما في 31 ديسمبر 2015. وتمثل الأصول السائلة حاليا 11,6٪ من إجمالي الموجودات مقارنة بنسبة 10,6٪، كما في 31 ديسمبر 2015».

استعدادا لبدء الدورات التدريبية في 17 يوليو

«الوطني» يفتح غدا التسجيل للتدريب الصيفي للطلبة

يبدأ غدا الأحد 15 مايو 2016 التسجيل في برنامج بنك الكويت الوطني السنوي للتدريب الصيفي للعام 2016 والمخصص لطلبة المدارس والكليات الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و21 عاما.

ويستمر التسجيل في البرنامج طوال شهر رمضان المبارك، وذلك استعدادا لانطلاقه في 17 يوليو المقبل. وبإمكان الراغبين في التسجيل زيارة الموقع الإلكتروني لبنك الكويت الوطني www.nbk.com، كما يمكن للطلبة التواصل مع بنك الكويت الوطني على مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك NBK Official Page وتويتر وإنستغرام @NBKPage لمعرفة المزيد حول عملية التسجيل وبرنامج الدورات التدريبية.

ويأتي تنظيم بنك الكويت الوطني لبرنامج التدريب الصيفي في إطار مسؤوليته الاجتماعية ويضاف إلى مبادراته السنوية الهادفة إلى توفير كل أشكال الدعم للشباب ولاسيما الطلبة.

احدى دورات برنامج البنك الوطني للتدريب الصيفي العام الماضي

التدريب متاح للطلبة الذين تتراوح اعمارهم بين 14 و21 عاما

ويتضمن البرنامج جملة من مواد التدريب والدراسة تشمل أساليب عمل الفريق وطرق التفكير الإبداعي وسبل التعبير الذاتي الأمثل وأساليب التعامل مع العملاء، إضافة إلى مفهوم جودة الخدمة وتأهيل وتمكين الطلبة وإتاحة المجال أمامهم للاستفادة من المواد التدريبية والأكاديمية المتطورة والحديثة التي يوفرها البرنامج.

وينقسم البرنامج إلى أربع دورات تستمر كل دورة لمدة أسبوعين. وتتوزع هذه الدورات على حلقات تدريب نظرية وميدانية بواقع 5 ساعات يوميا وتتخلل الدورات جولات ميدانية للمشاركين لإتاحة المجال أمامهم للاطلاع عن كثب على عمل إدارات وفروع البنك. وتبدأ الدورة الأولى في 17 يوليو، وتليها الدورة الثانية في 31 يوليو، بينما تتوزع الدورات اللاحقة على التواريخ التالية 14 أغسطس، و28 أغسطس بحسب البرنامج الذي تم اعتماده لهذا العام.

لطلبة «الهندسة والبترول»

«الدولي» يدعم مشروع تخرج «تحسين إنتاج آبار النفط»

قدم بنك الكويت الدولي دعما ماديا جديدا لمشروع تخرج مجموعة من طلبة كلية الهندسة والبترول في جامعة الكويت للمشاركة في معرض التصاميم الهندسية السنوي الذي تنظمه الجامعة، وذلك في إطار برنامجه الرائد في مجال المسؤولية الاجتماعية، واستمرارا للمشاركة المادية والمعنوية في الأنشطة والفعاليات المجتمعية.

حيث يختار «الدولي» كل سنة عددا من مشاريع التخرج لطلبة كلية الهندسة والبترول ويقدم لها الدعم والرعاية، مشيرا إلى أحد المشاريع التي قام برعايتها «الدولي» وهو مشروع «تحسين انتاج ابار النفط باستخدام الاحماض»، والذي عمل على تصميمه طالبات الهندسة ريم أحمد الدوسري، هيا توفيق المطر، وعبير محمد الرشيدي، حيث تتلخص فكرة المشروع من خلال التحقق نظريا وعمليا عن طريق قوانين الهندسة، من صحة برنامج «كاربو- سمارت» المصمم خصيصا لشركة نفط الكويت، فريق معاينة الآبار، لتخطيط وتصميم عمليات التحفيز بالأحماض للمكامن الكربونية، حيث تم تحويل جزء من برنامج «كاربو- سمارت» إلى تطبيق نظام تشغيلي بالهواتف الذكية «آيفون» للتمكن من استخدامه في جميع أنحاء القطاع النفطي في العالم. وتجدر الاشارة إلى حرص «الدولي» على التواصل مع شريحة الشباب، الذين خصهم بالعديد من المنتجات والخدمات التي تتناسب مع طبيعة حياتهم العصرية، وإمكاناتهم المادية والعملية، ومن بينها حساب «الشباب» الذي يجمع بين ميزتي الادخار والاستثمار في آن واحد.

مسؤولة بنك الكويت الدولي في جانب من تقديم الدعم لطلبة كلية الهندسة والبترول

«الخليج»: 8 فائزين بحساب «الدانة»

أعلن بنك الخليج عن الفائزين بالسحوبات اليومية لحساب الدانة وتشمل السحوبات اليومية لحساب الدانة جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار لكل فائز خلال أيام العمل.

والفائزون هم: عبدالرحمن عبدالكريم مهدي العازمي، حمد علي محمد القحطاني، خلود يوسف يعقوب القناعي، وفاء عايد جوهر العيد، رباب عباس علي بومنه، جوري موفق مفلح الهارون، رزان محمد العجمي، طاهره احمد حبيب.

ويتضمن برنامج سحوبات الدانة المجدولة لعام 2016 سحوبات يومية خلال أيام العمل على جائزتين قيمة كل منهما 1000 دينار. بالإضافة الى السحب ربع السنوي الثاني الذي سيجرى في 30 يونيو على جائزة 250,000 دينار ثم السحب ربع السنوي الثالث فسيقام في 29 سبتمبر على جائزة 500,000 دينار. أما السحب الرابع والأخير فسيكون في 5 يناير 2017 وسيتخلل هذا السحب تتويج مليونير الدانة لعام 2016 الذي سيحصل على جائزة بقيمة مليون دينار.